التنمية البشرية وعلاقتها بالتطورات الديموغرافية في العراق للمدة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٩

م. هيلين محمد عبدالحسين البديري

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة/ العراق

helenm.abdulhussein@uokfa.edu.iq

ا. د حسين جعاز ناصر الفتلاوي

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة/ العراق

Husseinjazz394@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٠/٦/٢٠

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٦/٢٥

المستخلص :

يمكن تلخيص اهم ما توصلت اليه الدراسة :

- ان الخطط التنموية في كافة المجالات انحرفت عن مسارها الصحيح بسبب الحرب العراقية الايرانية والحصار الاقتصادي على الشعب العراقي والذي انتهى بعد عام ٢٠٠٣ ، ثم تفاقمت اوضاع البلد وخلفت العديد من الاضرار المادية الناتجة عن الحرب ضد التنظيمات الارهابية ،مع تفاقم الفساد وسوء الادارة الاقتصادية للبلد فضلا عن فقدان التوجه الاستراتيجي في عملية التنمية و اعادة الاعمار .
- اظهرت الدراسة بان دليل التنمية البشرية في المحافظات الشمالية (دهوك ، السليمانية ، اربيل) قد احتل المراتب المتقدمة من التنمية البشرية على مستوى المحافظات، حيث جاءت السليمانية بالمرتبة الاولى (٠،٧٦٧) ثم اربيل بالمرتبة الثانية بقيمة (٠،٦٥٢) ودهوك بالمرتبة الرابعة بقيمة (٠،٦٣٨) ، وهذا ناجم عن ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة ببعض المحافظات ،في فيما جاءت المراحل المتأخرة (ميسان ، المثنى ، القادسية) على التوالي (٠،٥٦٨) ، (٠،٥٧٠) ، (٠،٥٩١) ، بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وضعف الخدمات المقدمة من المؤسسات الصحية والتعليمية .والخدمات المقدمة من المجتمع المدني المستقلة التي تعنى بالتنمية البشرية كالصحة والتعليم والبطالة .
- اوضحت الدراسة ضعف السياسة الاقتصادي في مجال التنمية البشرية بسبب اتجاه النفقات الى الجوانب العسكرية والامنية اكثر من الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية (كالتعليم، الصحة ، الفقر، البيئة) مما ادى الى تراجع واضح في عملية التنمية البشرية .

الكلمات المفتاحية : التنمية البشرية ، الديموغرافية ، الخطط التنموية

Human development and its relationship to demographic developments in Iraq for the period 2009-2019

Helen Mohammed Abdul Hussain Al-Budairi

College of Education for Girls / University of Kufa / Iraq

helenm.abdulhussein@uokfa.edu.iq

Dr. Hussein Jaz Nasser Al-Fatlawi

College of Education for Girls / University of Kufa / Iraq

Husseinjazz394@gmail.com

Date received: 20/60/2020
Acceptance date: 25/7/2020

Abstract

The most important findings of the study can be summarized:

• The development plans in all fields have deviated from the right track due to the Iraq-Iran war and the economic embargo on the Iraqi people, which ended after 2003, then the country's conditions worsened and left many material damage resulting from the war against terrorist organizations, with corruption and economic mismanagement of the country as well On the loss of strategic direction in the process of development and reconstruction.

• The study showed that the Human Development Index in the northern governorates (Dohuk, Sulaymaniyah, Erbil) occupied the advanced ranks of human development at the governorate level, where Sulaymaniyah came first (0,767) and then Erbil ranked second with a value of (0,652) and Duhok ranked fourth with a value of (0.638) This is due to the high level of per capita GDP compared to some governorates, while the later stages (Mayan, Methane, and Qadisiyah) came respectively (0,568), (0,570), (0,591).

The study showed the weakness of the economic policy in the field of human development due to the trend of expenditures towards the military and security aspects more than the aspects related to human development (such as education, health, poverty, the environment), which led to a clear retreat in the human development process.

Key words: human development, demography, development plans

المقدمة :

إن العلاقة بين النمو السكاني وتأثيراتها في التنمية هي علاقه متبادلة ذات أتجاهين . وإذ كان النمو السكاني تفسرة متغيرات الخصوبة والوفيات والهجرة ، فهذه المتغيرات ذاتها تفسرها عملية التنمية ، ولكن يمكن النظر إلى السكان كمستهلك من جانب وكمنتج من جانب آخر ، وزيادتها تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وزيادة الأيدي القادرة على العمل من جهة آخري وكنتيجة حتمية سوف تقل البطالة لزيادة القوه التشغيلية .

واحتلت التنمية البشرية مكانه متقدمة ولاسيما في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، وادركت الامم المتحدة اهمية هذا الموضوع فقد اقترحت ان يكون عقد التسعينات من القرن الماضي عقد التنمية البشرية لدول العالم ، وتسعى دول العالم كافة الى تحسين وتطوير العنصر البشري من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية (الصحة ، التعليم ، الدخل) وزيادة الخيارات امام البشرية وان التنمية البشرية هي توسيع الخيارات امام الانسان وتوفير فرصهم في مجال التعليم والعناية الطبية والدخل والعمل ، وحقق العراق تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية من عقد الثمانينات وبداية التسعينات ، ولكن سرعان ما تدنت مؤشرا ت التنمية البشرية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والذي انتهى بالاحتلال الامريكي على العراق مما انعكس سلبا وادى الى انخفاض مؤشرات (الصحة ، التعليم ، الدخل).

وهذا البحث يسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة في العراق ومدى اختلاف هذه العلاقة عما توصلت إلية الدراسات الآخرى في العراق ، وحيث أن النمو السكاني وتأثيراته لا تظهر إلا على المنظور البعيد ، فإن الدراسة ستتولّى تحديد النمو السكاني لسكان العراق على التنمية المستدامة.

وستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الذي يتمثل في :

هل سيكون النمو السكاني في العراق عائقاً أم ميسراً لمسيرة التنمية على المدى الطويل . وتتمثل منهجية البحـــــــــــــــــــــث بما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة باعتماد المعلومات والبيانات المتوافرة عن السكان والتنمية في العراق وسيحاول البحث التعرف على العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومدى تنفيذ مشاريع التنمية من خلال تحليل البيانات المتاحة عن النمو الـــسكاني والتنمية المستدامة ومن خلال الفرضيات الأتية :

١_اختلاف معدلات النمو السكاني للعراق من مدة لأخرى . ومن الصعب إخضاع آثارها على التنمية المستدامة لاختلاف معدلاتها. ٢_ إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية وأساليب استغلال الموارد التي تحدد نوعية تأثير النمو السكاني على مستويات التنمية المستدامة وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول النمو السكاني في العراق وأثرها على التنمية المستدامة .

المبحث الاول : تطور مفهوم التـــنمية البشرية

الاطار النظري للدراسة :

اولاً : مشكلة الدراسة :

أن تحديد مشكلة الدراسة هي سمة اساسية في تكوين بنية الدراسة ومنهجها العلمي ، فالمنهج العلمي يـــهدف الى تتبع الظاهرة من كل جوانبها بغية الوصول لحل مشكلة الدراسة – وهي المحور – التي تدور حولة الدراسة [١] تتمحور مـــــــــــــشكلة الدراسة الرئيسية بالسؤال الآتي: (تراجع مؤشرات التنمية البشرية ومعدلاتها في العراق ؟ لما يواجهُ العراق من تراجع في الدور التنموي من خلال الفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل وعدم وجدو عدالة في توزيع الدخول فضلا عن الامراض المستشرية وهذا انعكس سلبا على مؤشرات التنمية البشرية ومعدلاتها).

ثانيا : فرضية الدراسة :

يُعد التباين بين منطقة وآخري للظاهرة المدروسة عماد أيّ دراسة جغرافية وبيان مدى علاقتها المكانية في ضوء هذا المنهج يدور موضوع الدراسة . لذا ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العراق يشهد تراجعا في مقاييس التنمية البشرية المقترحة من قبل الامم المتحدة فيما يتعلق (التعليم . الصحة . مستوى الفقر ، البيئة) في اطار مدى تحليل تفضيلات الافراد وزيادة فرصهم وخياراتهم في كافة المجلات . وقد تبين وجود نقص واضح في حجم توزيع الخدمات التعليمية وهذا ناتج عن غياب التخطيط وعدم اخذ المعايير التخطيطية المحلية بالحسبان.

ثالثا : هدف الدراسة : The aim

يهدف البحث إلى التعريف بالسكان والتنمية والعلاقة بينهما وكذلك دراسة النظريات السكانية ، ويركز الجانب الاساسي من الدراسة على واقع التنمية البشرية في العراق من خلال مؤشرات التنمية (الصحة والتعليم ومستوى الدخل) والتعرف على الرقم القياسي للتنمية البشرية في العراق لغرض صياغة الاليات المناسبة بما يساهم في رفع مستوى التنمية البشرية بما يتناسب مع حجم امكانات التي يمتلكها العراق الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: اهمية واسباب اختيار الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تحدد اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم التنمية البشرية في المحافظات العراقية من خلال قياس تلك المؤشرات لكل محافظة ، ومعرفة مستوى التنمية البشرية لغرض الارتقاء بالمستوى الصحي والمستوى التعليمي ورفع مستوى دخل الفرد والعمل على توزيع الثروة بشكل عادل ومعالجة المخاطر التي و التهديدات والأخطار البيئية التي يتعرض لها العراق ، ضف إلى ذلك فهي تحظى بالاهتمامات العالمية التي عنيت بالمشكلة السكانية منذ انعقاد أول مؤتمر عالمي للسكان في بوخارست وعلاقتها بالتنمية . بينما حالياً أتسع مجال الاهتمام بهذه المسألة ليشمل العلاقة التي ترتبط بالبيئة لذا أهم المشكلات التي تواجه التنمية بغية إيجاد مجموعه من المقترحات التي تسهم في معالجة هذه الظاهرة كذلك تتضح أهمية الدراسة من خلال ما توفره من معطيات وبيانات وإحصائيات عن التنمية في العراق .

خامسا : منهجية الدراسة واسلوبها :ــ The approach and method

لا بد لأي باحث أنّ يتبع في دراسته لظاهرة معينه منهجاً علمياً واضحاً و دقيقاً لوصول إلى الأهداف التي يروم الوصول إليها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير العلمية ، إذ اعتمدت الدراسة على منهجين أولهما المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الظواهر البشرية التي تؤثر في التنمية في منطقة الدراسة وثانيهما المنهج التحليلي الذي تمت الإفادة منه في تحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ساسا : حدود منطقة الدراسة :

يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا محتلا القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ويمتد بين دائرتي ( ) شرقا .[٢] خريطة (١) 5 – 22 37) شمالا ، وبين خطين طول (45 38_ 45 48

خـــــــــــــــــريطة (١) موقع العراق

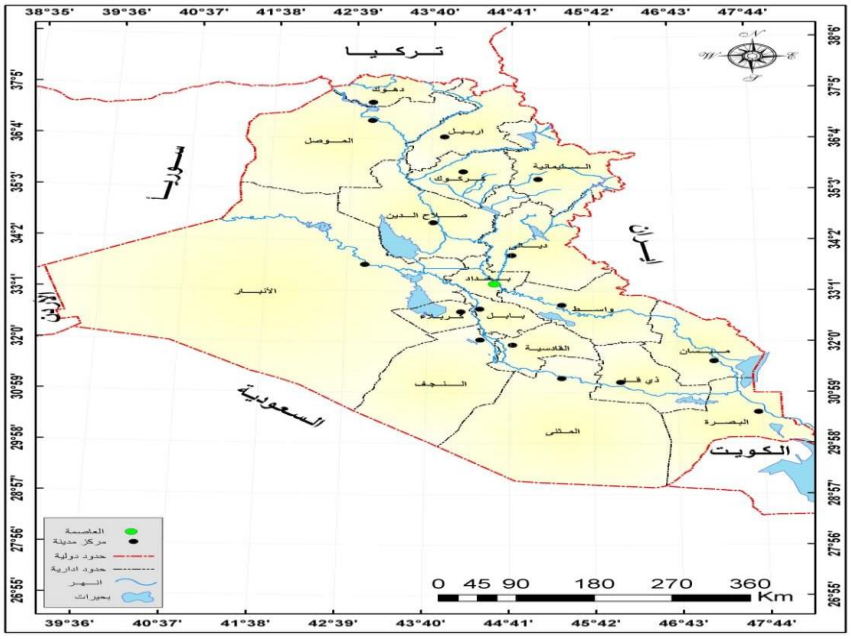

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية

سابعا : هيكلية الدراسة :

بغية تحقيق هدف الدراسة فقد اقتضت الضرورة العلمية ان تكون الدراسة بثلاث مباحث : تناول المبحث الأول : الاطار النظري ، تطور مفهوم التنمية البشرية . أمّا المبحث الثاني فقد جاء به التغيرات السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان ، والمبحث الثالث : تضمن المشكلات الأساسية التي تواجه التنمية المستدامة .

ثامنا :تطور مفهوم التنمية البشرية :

أصبحت التنميّة البشرية من الأمور الأساسيّة التي تعتمد عليها أغلب المجتمعات المتطورة بهدف زيادة القدرات التعليميّة والخبرات العمليّة لمواطنيها لدفعهم وتشجيعهم على العمل المتواصل بكل جهدٍ ومحبة . [٣]

مفهوم التنمية البشرية :

تُعرّف التنمية البشريّة بأنّها العمليّة التي تهدف إلى زيادة كميّة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها؛ عن طريق زيادة المهارات والمُؤهّلات البشريّة.[٤]

اهداف التنمية البشرية :

تسعى التنمية البشريّة إلى تحقيق جُملةٍ من الأهداف المهمة، وهي: توفير الوسائل التي تُسهّل حصول جميع النّاس الذين يعيشون في مجتمع واحد على التعليم، والسعي إلى الحدّ من انتشار الجهل والأميّة بين الأفراد. المساعدة على ظهور فُرَص العمل المُتزامِنة مع إنشاء ظروف تتناسب معها، سواء في المناطق الحضاريّة أو الريفيّة؛ وذلك للمساهمة في الحدّ من ظاهرة البطالة. السعي إلى تطوير مستويات الرعاية الصحيّة، وتحديداً المُتعلقة بالأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عاماً. المشاركة في

بناء المساكن المناسبة للأفراد من أصحاب الدخول المحدودة. المساهمة في الحدّ من انتشار الجوع، والسعي إلى زيادة مُعدّلات التغذية بين النّاس. القضاء على الفقر. السعي إلى رفع دخول النّاس؛ لتحسين مستوى معيشتهم. توفير جميع حاجات الأفراد. توفير الحريّات، سواء في الاقتصاد، أو السياسة .

مؤشرات التنمية البشرية :

يمتلك مُؤشر التنمية البشريّة طبيعةً مُركّبةً، وقد أعدّته هيئة الأمم المُتّحدة بالاعتماد على برنامجها الإنمائيّ في سنة ١٩٩٠م؛ بهدف توفير مُؤشر يقيس مُعدّل التنمية في حوالي ١٨٠ دولةً حول العالم، ويُحسَب مُؤشّر التنمية البشريّة بشكلٍ سنويّ، ويعتمد ترتيب الدول فيه على النقطة الخاصة بكلّ دولة منها، ويهدف هذا المُؤشر إلى عرض ثلاثة أنواع من البيانات؛ لذلك تَميّزَ بطبيعته المُركبة، وتشمل هذه البيانات الآتي:

- الدّخل القومي الإجمالي للفرد: هو المجموع الخاصّ بقيم الخدمات والسلع المُنتجة محلياً، كما يشمل صافي الدخول الناتجة عن عوائد الأوراق الماليّة كالأسهم، ورواتب التقاعد، والأجور، وغيرها من الدخول الناتجة أثناء عام واحد، مقسومة على إجمالي عدد السُكّان.
- مأمول العمر: هو معدّل الأعوام التي يُتوقّع أن يظلّ فيها الأفراد على قيد الحياة، بالاعتماد على استمراريّة اتّجاهات الوفاة على وضعها الحاليّ، وتُساهم هذه البيانات في توضيح مدى حصول سُكّان كلّ دولة على الرعايّة الصحيّة المناسبة، كما تُساعد على توضيح الحالة الصحيّة العامّة.
- مُعدّل التعليم: هو المستوى الذي يُستخدَم في قياس عدد أعوام الدراسة للأفراد الذين وصل عمرهم إلى خمسة وعشرين عاماً وأكثر، مع متوسّط عدد الأعوام الدراسيّة المُقدّر أن يدرسها الأطفال الذين يكونون في عُمرٍ أقلّ من

العُمر الرسميّ للانضمام إلى المدرسة، ويُساعد هذا المُعدّل على توضيح مدى وكميّة المعرفة المُتوفّرة عند السُكّان؛ ممّا يُساهم في توفير أفضل الخيارات لحياتهم.[٥]

معوقات التنمية البشرية :

توجد مجموعة من المشكلات التي تعيق تطوّر التنمية البشريّة في المجتمعات والدُّول، وتُلخّص وفقاً للنقاط الآتـــــــــــــــــية: المشكلات السياسيّة: هي الأساس لجميع مشكلات التنمية البشريّة، وتنتج عنها حصارات اقتصاديّة وحروب متنوّعة.

- المشكلات الاقتصاديّة: هي مشكلات تؤدّي إلى تدهور الحالة الاقتصاديّة؛ بسبب تراجع الحالة السياسيّة، وتُؤثّر في البُنى التحتيّة للأمم والدول.
- المشكلات الصحيّة: هي مجموعة من مشكلات تؤثّر سلبياً في حياة الأفراد، وتنتج عن تدهور الحالة الاقتصاديّة، مثل سوء التغذية الناتجة عن حالة الفقر، وانتشار العديد من الأمراض والأوبئة.
- المشكلات التعليميّة: هي غياب استقرار التـــــــــــــــــــــــعليم الناجح في الأُمَم والدول.
- المشكلات الثقافيّة والاجتماعيّة: هي مجموعة المشكلات النهائيّة الناتجة عن جميع المعوقات السابقة؛ حيث تظهر في المجتمعات جماعات سكّانيّة متعصبة وجاهلة.

جدول (١) دليل التنمية البشرية في المحافظات العراقية للعام ٢٠٠٨

المحافظات	الترتيب	قيمة ترتيب التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة بالسنين	معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من السكان	نسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والعليا	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار
نينوى	7	0.626	63.3	71	54	3361
كركوك	9	0.625	58.2	77	57	3998
ديالى	11	0.615	53.3	87	68	3007
الانبار	3	0,652	57.5	88	69	3518
بغداد	10	0.625	54.7	86	56	3936
بابل	6	0.629	61.7	67	55	3066
كربلاء	8	0.626	59.0	82	58	3104
واسط	14	0.600	58.4	73	54	3165
صلاح الدين	13	0.600	58.5	75	53	2985
النجف	15	0.600	57.2	62	55	3548

القادسية	16	0.591	58.2	70	52	3132
المثنى	17	0.570	58.2	66	50	2728
ذي قار	12	0.612	60.5	74	54	3086
ميسان	18	0.568	56.7	67	45	3214
البصرة	5	0.634	60.4	82	58	3155
دهوك	4	0.638	63.2	59	71	4886
السليمانية	1	0.676	63.4	68	71	6637
أربيل	2	0.652	62.2	63	67	6042

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق للعام ٢٠٠٨

يتضح من الجدول رقم (١) ان المحافظات الشمالية (دهوك ، السليمانية ، اربيل) قد احتل المراتب المتقدمة ضمن ترتيب التنمية البشرية على مستوى المحافظات، حيث جاءت السليمانية بالمرتبة الاولى (٠،٧٦٧) ثم اربيل بالمرتبة الثانية بقيمة (٠،٦٥٢) ودهوك بالمرتبة الرابعة بقيمة (٠،٦٣٨) ، وهذا ناجم عن ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة ببعض المحافظات ،في فيما جاءت المراحل المتأخرة (ميسان ، المثنى ، القادسية) على التوالي (٠،٥٦٨) ، (٠،٥٧٠) ، (٠،٥٩١) ، وكما يظهر في الجدول ان الانبار جاءت بالمرتبة الثالث والبصرة جاءت بالمرتبة الخامسة وبلغت قيمة الدليل فيهما على التوالي (٠,٦٥٢) و (٠,٦٣٤) ، اما بغداد فقد جاءت بالمرتبة العاشرة بقيمة (٠,٦٢٥) اما في مجال التعليم فقد جاءت الانبار بالمرتبة الاولى اذ بلغت (٨٨) وديالى بالمرتبة الثانية وبلغت (٨٧) وبغداد بالمرتبة الثالثة وبلغت(٨٦) مقابل ادنى مستوى سجلة التعليم في دهوك وبلغ (٥٩) ، اما حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي فقد جاءت السليمانية بأعلى دخل حيث بلغ (٦٦٣٧$) وادنى دخل قومي في محافظة المثنى حيث بلغ(٢٧٢٨$) في السنة وبترتيب ١٧ ، وقد اتخذت الامم المتحدة مامقدارة (٤٨٢٩$) لتحديد مستوى الفقر في عام ١٩٩٣ ونستطيع من هذا الرقم تحديد تقدير الدخل القومي المعدل لكل محافظة ، وان حصة الفرد الحقيقية والمقدرة هي اقل من الحد الادنى لقيمة الامم المتحدة باستثناء محافظات اقليم كردستان (دهوك ، سليمانية ، اربيل) اما فيما يخص باقي المحافظات ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فضلا ضعف الخدمات المقدمة من المؤسسات الصحية والتعليمية .والخدمات المقدمة من المجتمع المدني المستقلة التي تعنى بالتنمية البشرية كالصحة والتعليم والبطالة .

فدليل التنمية البشرية يستند الى مؤشرات مستقرة نسبيا اما الحرية السياسية فهي على العكس من ذلك يمكن ان تظهر وتختفي فجأة ، فالانقلاب العسكري مثلا من شانه ان يسبب انهيار مفاجئا في الدليل. [٦]

كما ان دليل التنمية البشرية هو اكثر عمقا وشمولا واكثر غنى من وسائل قياسه وهو لا يمكن ان يحتوي على كل المفاهيم البشرية الواسعة والمعقدة وسيبقى قابلا للإضافة الناجمة عن تزايد الانتقادات من قبل الاكاديميين وصناع القرار وواضعي السياسات الخاصة بالتنمية ، لذا فان القياس الكمي للتنمية البشرية وحدة ليس كافيا ولأيمكن اعتبار التحليل الوصفي كافيا وحده لتقويم التنمية البشرية فقد تكون المؤشرات الكمية مضلله في بعض الاحيان شكل (٢) . [٧]

المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي لسكان العراق :

يعاني العراق كالعديد من الدول النامية والعربية من اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان ومن هيمنة تكتل سكاني واحد هو العاصمة وما حولها ، الامر الذي انعكس على تدهور البيئة وتدني مستوى الخدمات وادارة التنمية البشرية فيها .

- توزيع جغرافي غير متوازن للسكان .

يبين جدول (٢) التوزيع الجغرافي الغير المتوازن للسكان في محافظات العراق حسب حصتها من المساحة ، اذ لا يوجد توازن بين رقعه المحافظات ونصيبها من حجم السكان في التجمعات الحضرية منهم (٤١,٥% منهم في مراكز المحافظات) ، يظهر بجلاء هيمنة محافظة بغداد حيث العاصمة وحيث تتركز الانشطة السياسية والاقتصادية ، اذ تحظى محافظة بغداد بحوالي ربع سكان العراق ، بينما لا تشكل مساحتها سوى واحد بالمئة من مساحة البلاد ، وينطبق الحال نفسة على محافظة بابل ايضا ، وبصوره عامة يعيش خمس السكان في محافظات الثلاث التي فيها المدن الرئيسية الثلاث بغداد والموصل والبصرة .

وفي المقابل هناك محافظات تشكل نصف مساحة العراق ولكن كان نصيبها من السكان حوالي ١١% وهي الانبار ومساحتها ثلث البلاد ونصيبها ٥% من السكان فقط ، والمثنى ومساحتها ١٢% وسكانها ٢% والنجف ومساحتها ٦,٦% وسكانها ٣,٦% .

- تباين معدلات النمو السكاني بين المحافظات :

يتضح من الجدول (٢) ان معدل النمو السكاني للمحافظات لم يكن متماثلا ولا يمكننا ان نعزو ذلك الى التباين في مستويات الانجاب فقط ، بل الى ان نصيب المحافظات من صافي الهجرة الدولية والداخلية لم يكن متساويا ايضا ، فيما بينهما ازداد سكان العراق بمعدل حوالي ٣% سنويا ، عرفت اربعة محافظات من ١٨ محافظة نموا سكانيا دون هذا المعدل هي ديالى وبغداد والسليمانية واربيل ، اما المحافظات الاربعة عشر الباقية فنمت بمعدل نمو سكاني سنوي يفوق المعدل العام للعراق .

جدول (٢) محافظات العراق حسب مساحتها وحصتها النسبية من المساحة والسكان : ١٩٩٧و ٢٠١٨

المحافظات	المساحة		عدد السكان ١٩٩٧	حصتها من السكان تعداد ١٩٩٧%	عدد السكان ٢٠١٨	حصتها من تقدير ٢٠١٨ %	معدل النمو السكاني ١٩٩٧-٢٠١٨ %
	كم٢	%					
نينوى	37323	8.6	2042852	9.3	3,937,496	9.8	3.2
كركوك	9679	2.2	753171	3.4	1,680,280	4.2	3.9
ديالى	17685	4.1	1135223	5.1	1,737,540	4.3	2.05
الانبار	137808	31.7	1023736	4.6	1,879,890	4.7	2.9

بغداد	4555	1	5423964	24.6	8,494,258	2.2	2.2.
بابل	5119	1.2	1181751	5.4	2,192,040	5.5	3
كربلاء	5034	1.2	594235	2.7	1,284,117	3.2	3.7
واسط	17153	3.9	783614	3.6	1,457,518	3.6	3
صلاح الدين	24363	5.6	904432	4.1	1,695,402	4.2	3.04
النجف	28824	6.6	775042	3.5	1,547,686	3.9	3.3
القادسية	8153	1.9	751331	3.4	1,365,681	3.4	2.9
المثنى	51740	11.9	436825	2	865,739	2.2	3.3
ذي قار	12900	3	1184796	5.4	2,210,710	5.5	3.01
ميسان	16072	3.7	637126	2.9	1,169,597	2.9	2.9
البصرة	19070	4.4	1556445	7.1	3,048,454	7.6	3.3
دهوك	6553	1.5	402970	1.8	1,358,977	3.4	5.9
أربيل	15074	3.5	1095992	5	1,941,636	4.8	2.8
السليمانية	17023	3.9	1362739	6.2	2,261,979	5.6	2.4
المياة الاقليمية	924	0.2					
مجموع الكلى للعراق	435052	100	22046244	100	40,129,000		2.9

- Source: Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Organization for Statistics and Information Technology, Annual Statistical Abstract 2004, pp. 6 and 43 2006-2007

- Republic of Iraq, Planning Life, Central Agency for Statistics and Information Technology, Directorate of Population Statistics, Population Estimates for 2018

- Note: The population of the Kurdistan region's governorates for the year 1997 was estimated based on the results of the 1987 census

وما يهمنا في هذه الدراسة هو ابراز دور الأهمية المكانية للتنمية لمواجهة ظاهرة التباين المكاني بين محافظات العراق والتي بدورها تؤدي الى اعاقة العملية التنموية بأبعادها المختلفة .

حجم السكان ونموه وعلاقته بالسياسة السكانية :

أن الخصائص الديمغرافية الأساسية تتمحور في أن عدد السكان شهد نمواً سريعاً ومتواصلاً وهذا ما يلاحظ من نتائج التعدادات العامة للسكان والتقديرات السكانية الرسمية . إذ تشير البيانات إلى أن عدد السكان في سنة١٩٣٤م قد بلغ(٣،٣٨) مليون نسمة وأرتفع إلى (٤،٨٢) مليون نسمة أيّ إن الزيادة في السكان خلال ربع قرن بلغت زهاء (٧)مليون نسمة وعند نهاية سنة(١٩٩٧م) وصل عدد السكان إلى نحو(٢٢)مليون نسمة ، وهذا يعني أن عدد السكان يتضاعف أثنى عشره مرة من خلال القرن العشرين[٨].

وعلى الرغم من عدم تنفيذ التعداد المقرر منذ عام (٢٠٠٧م) الا أن نتائج عمليات الترقيم والحصر التي نفذت مؤخراً قدرت عدد السكان عام(٢٠٠٩م)ب(٣١٠٦)مليون نسمة ويمكن أن يعزى استمرار ارتفاع معدلات النمو هذه إلى ارتفاع معدلات الخصوبة عند النساء اللواتي في سن الأنجاب(١٥_٩٤)سنة.

حيث أن معدل الخصوبة في العراق عال جداً يصل(٣،١) بالمقارنة مع سوريا(٤،١) ولبنان(٢،٨) والدول النامية (٣،١) والدول الصناعية(١،٧) أمّا عموم العالم فيبلغ(٢،٨) إذا ما ستمر هذا المعدل على هذا المنوال وعلى الرغم مما مربه العراق من أحوال غير مستقرة منها الحرب والحصار الاقتصادي والظروف السياسية فسوف يتضاعف عدد سكانه بحسب تقديرنا مرة أخرى خلال ربع القرن القادم حيث من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الحالي ليبلغ زهاء(٦٤)مليون نسمة بحلول عام(٢٠٣٠م)[٩] .

يعد النمو السكاني مرتفعاً بالمقاييس العالمية فقد سجلت المدة(١٩٩٧_٢٠٠م) بالسياسة السكانية التي اتبعتها الحكومة آنذاك والتي كانت تسير بهذا الاتجاه حيث شجعت على زيادة الأنجاب والزواج المبكر باعتماد رزمة من الحوافز التشجيعية التي تضمنتها السياسة السكانية غير المعلنة وقامت الدولة بدعم زيادة السكان لكن لم يرافق ذلك تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التنمية الزراعية إذ أخذت الدولة توفر الغذاء عن طريق الاستيراد من الخارج بعد إن تدفقت العوائد النفطية[١٠] .

أمّا المدة الممتدة بين(١٩٩٧_٢٠٠٧م) أرتفع معدل السكان عن المتوسط في الوطن العربي(٢٠٨%) والدول النامية(٢،٢%) وإذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي فإن العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية وارتفاع المعدل يعكس حالة من قلة الوعي وانخفاض المستوى الثقافي والعلمي في العراق خلال المدة التي سبقت عام(١٩٩١م) ونجم عن الأوضاع المشار اليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية آنذاك لا سيما أن السياسة السكانية مشجعة على النمو خلال المرحلة المشار إليها[١١] .

ولكن يعد عام(١٩٩١م) تناقصت معدلات الهجرة الوافدة كثيراً وبقي معدل النمو السكاني مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينات بسبب استمرار مستوى الخصوبة على ارتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات وايضاً بسبب الظروف الصحيحة التي مرّ بها العراق مبين انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من التسعينات حتى عام(٢٠٠٢م) أشارت الشواهد إلى انخفاض معدل النمو خلال المدة(١٩٩٣_٢٠٠٠) إلى نحو(٢،٩%) سنوياً و هو لا يزال مستمرا في انخفاض حتى عام(٢٠٠٧م) والسبب في ذلك هو هجرة إعداد كبيرة من الشباب إلى الخارج بسبب ظروف الحصار فضلاً عن تواجد نحو

تنظيم الأسرة وتصغير حجمها مجاراة للظروف الحالية للعراق ، أمّا المدة(٢٠٠٥_٢٠٠٨م) فقد افتقر العراق إلى السياسة السكانية بسبب نقص في الـــــــــــــــــــــــــــــــــموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها(١٢) .

أمّا المدة الممتدة بين(٢٠٠٩_٢٠١١م) فقد أدركت الدولة أهمية تبني سياسات سكانية واضحة تدعم التوجيهات التنموية وطنياً ودولياً وتكون مناصرة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، فقد بادرت وزارة التخطيط إلى طلب تشكيل اللجنة الوطنية للسياسات السكانية وقد تم تأسيسها فعلاً عام(٢٠٠٩م) وحددت رؤيتها وأهدافها ومرتكزاتها وقد وضعت في حقوقها رصد ومراقبة المؤشرات السكانية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية(١٣) .

المبحث الثـــــالث : المشكلات الاساسية التي تواجه التنمية البشرية :

لقد استحوذت المشكلات السكانية معظم اهتمامات علماء الاجتماع والاقتصاد . ويرى عالم الاجتماع بشكل خاص مسألة السكان من المسائل المهمة في حركة البناء الاجتماعي من خلال الفعاليات الحيوية المتعلقة بالولادات والفيات والهجرة . وأن ثمة علاقة وثيقة بين هذه الظواهر السكانية وبين الانساق المختلفة للبناء الاجتماعي المتمثل بالنسق الاقتصادي والسياسي والتربوي والديني ، كما أنّها الأساسي والمصدر الخاص للتفاعلات الاجتماعية .

أنّ مشكلة النمو السكاني في الوطن العربي الذي يكون نتيجة لارتفاع معدلات المواليد واستمراره بالتزايد ، وانخفاض معدلات الوفيات الذي أستمر في الانخفاض مما تسبب في حدوث فجوة كبيرة تزايد على أثرها نمو السكان وأحدت ما يسمى بالانفجار السكاني تولد عنه حدوث تغيرات مهمة في البناء الاجتماعي في المجتمع العربي . كما أنعكس تزايد السكان على نمو الحضري إذ ارتفعت نسبة التحضر وبروز مشكلات كثيرة ظلت المدن العربية تعاني من الاكتظاظ السكان وحدوث أزمات مثل أزمة السكن وانتشار الأحياء المتخلفة واختناق الشوارع وافتقار المدن إلى الخدمات الصحية والاجتماعية وحدوث بعض الفجوات في توزيع الخدمات بين الأرياف والمدن وكذلك الأنفاق على التعليم والأنفاق على مرافق الحياة الأخرى . حيث أن الوطن العربي شهد انفجارا سكانياً وبالأخص الأقطار التي تقع في افريقيا مثل مصر والسودان وبلدان المغرب العربي وما نجم عن ذلك الانفجار من مشكلات اقتصادية واجتماعية وما ترتب علية من عدم التوازن في البناء الاجتماعي وزيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الأمية وغيرها من المشكلات الأخرى .

١)النمو السكاني المفرط :

يشير النمو السكاني في أدبيات علم السكان إلى إلى تزايد حجم السكاني أو نقصانه في فترة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني وهذا يعني أن مصطلح نمو يدل دلالة واضحة على أنه لا يسير في إتجاه واحد . وبمعنى أخر أن حركته تكون صعوداً أو نزولاً حسب ظروف ذلك البلد فقد يتناقص حجم السكان إلى حد يصل فيه إلى حالة يطلق عليها دون مستوى الإحلال ، وقد يحدث العكس أيّ يصل النمو إلى حدوث الانفجار السكاني الذي ينجم عن ارتفاع في معدلات المواليد يقابله انخفاض سريع ومفاجئ في معدلات الوفيات . وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية حيث تلتهم هذه الزيادة في السكان الفائض من الموارد الاقتصادية كان مقدراً لها أن تسهم في عملية التنمية . ويرتبط هذا المفهوم بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرها(١٤)

تعد ظاهرة السكن العشوائي من اكثر الظواهر السلبية التي تعاني منها معظم المدن في الدول النامية والعديد من المدن الكبرى والرئيسية في العالم لما تسببه هذه الظاهرة من اعباء ومشاكل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وبيئية وامنية وغيرها . [١٥]

كما يقصد بالنمو السكاني تلك التغيرات التي تطرأ في حجم السكان لمجتمع ما " قرية ، مدينة ، مركز محافظة، إقليم تخطيطي ، دولة ، قارء، الخ ..."بين مدينتين زمينتين من خلال تعداد تغير حجم السكان طبيعياً ومكانياً ، وقد تكون التغيرات موجبة أو سالبة . أن التغير الطبيعي لحجم السكان يعني التغير الناجم عن الفرق بين الولادات والوفيات لمجتمع ما أثناء مدتين زمنيتين ، أمّا التغير في حجم السكان مكانياً فيعني الهجرة والتي يتسبب عنها تغير موطن الفرد محلياً أو دولياً[١٦] .

ويعتبر النمو السكاني أهم قوة منفردة تتحكم في زيادات في الطلب السكاني . وتتسم معظم التقييمات الأخيرة التي خرج بها الخبراء بتفاؤل حذر حيال قدرة الإنتاج الغذائي العالمي على تلبية الطلب في المستقبل المنظور " أي حتى عام(٢٠٣٠٩او ٢٠٥٠م) على وجه التقريب " أن هذه التقييمات تستند إلى توقع استمرار معدلات النمو السكاني في الانخفاض وفي الوقت ذاته يتوقع أن تستمر معاناة مئات ملايين البشر من انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالفقر . ويعزى عدد كبير من الأثار البيئية الجانبية إلى الزراعة ، وتشكل هذه الأثار تهديداً خطيراً لاستدامة الإنتاج الغذائي في بعض المناطق ويبدوا أن الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استنتجت أنّه فيما يتعلق بتخفيف الفقر وضمان الأمن الغذائي ، يعزى السبب الرئيسي للعجز عن تحقيق إنتاج غذائي سليم ومستدام بيئياً إلى تقاعس البشر ولا مبالاتهم إلى عوامل طبيعية أو اجتماعية[١٧] .

مراحل النمو السكاني :

ذكرنا سابقاً أن حركة السكان الطبيعية هي العامل الاساسي في نمو السكان وفي كل دول العالم تتفوق الولادات على مثيلاتها في الوفيات إلا أن الفرق بينهما خاص للنمو السكاني يختلف عن الدولة الاخرى ، وقد حدد " بلا كر"blacker" خمسة مراحل للتطور الديموغرافي لكل مرحلة لها خصائصها التي تعتمد على معدلات الولادات والوفيات وهي[١٨] :

المرحلة الأولى : مرحلة الركود العليا تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الولادات والوفيات معاً ، وقد مرت كل مجتمعات العالم بهذه المرحلة حتى القرن السابع عشر ، وذلك نتيجة لانتشار الأوبئة والأمراض وانعدام وسائل الوقاية والمعالجة ، أما في الوقت الحاضر فإن هذه المرحلة تقتصر على المجتمعات المنعزلة في بعض أجزاء وسط لأفريقيا وبعض جزر جنوب شرق آسيا وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني ألا قليلاً ويبقى مرتبطاً بظروف التخلف الصحي والاجتماعي السائد ، ولا شك أن زيادة اتصال هذه المجتمعات بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل من معدلات الوفيات وبالتالي تدخل المرحلة الثانية من الدورة .

المرحلة الثانية : مرحلة التوسع المبكرة ويطلق عليها مرحلة الانفجار السكاني إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن معدلات مرتفعة بالولادات ومعدلات عالية ولكن متناقصة بالوفيات ، مما يؤدي إلى زيادة الفرق بينهما ، وتضخم هذه المرحلة معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إذا العراق جزء منها ، وقد دخلت الدول النامية في هذه المرحلة نتيجة للتطور الصحي والثقافي الذي أصابها مما أدي إلى خفض معدلات والوفيات .

المرحلة الثالثة : مرحلة التوسع المتأخرة وتتسم بانخفاض معدلات الولادات مع انخفاض أسرع في معدلات الوفيات وبذلك لا تتجاوز الزيادة السكانية الطبيعية فيها أكثر من(٢%) وتضم هذه المرحلة دولاً مارس سكانها تخطيط الأسرة وتنظيمها مثل الصين ، وكوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ، كوبا ، الأرجنتين ،شيلي[١٩] .

المرحلة الرابعة : مرحلة الركود ويمكن تسميتها بمرحلة الثبات الديموغرافي وتتميز الدول التي تمر بهذه المرحلة بإنخفاض معدلات الولادات والوفيات معاً بشكل ملحوظ مما يتسبب في هبوط معدل النمو السكاني فيها والذي يصل في المتوسط(٠،٢%) سنوياً كما هو الحال في الدول شمال أوربا ، سويسرا ، النرويج ، فرنسا ،إيطاليا ، هولندا والمملكة المتحدة وغيرها ، وتعد اليابان الدولة الأسيوية الوحيدة التي وصلت إلى هذه المرحلة وذلك نتيجة السياسة الحازمة في تخفيض معدل نموها السكاني وصل إلى(٠،٣%)[٢٠] .

المرحلة الخامسة : مرحلة الهبوط تتميز بمعدلات واطئه للوفيات مع معدلات أوطئ للولادات بحيث تزيد الوفيات على الولادات وقد تتصل معدلات دول هذه المرحلة إلى التناقص الطبيعي . كما حدث عام(١٩٩٦م) في خمس عشر دولة إذ بلغ معدل نموها السنوي نحو(-١،٣%) سنوياً ومنها بلاروسيا ، وإيطاليا ، وبلغاريا وأوكرانيا ، وكرواتيا[٢١] .

٢)الجوع والفقر :

أن مشكلة الجوع والفقر تشكل مأساة إنسانية واستمرارها قد يهدد الانجازات السياسية التي توصلت لها الدوله وفي العراق بوجه خاص وعلى الرغم من أنه يُعد من البلدان الغنية جداً لوجود ثروات اقتصادية هائلة الا إن مؤشرات الفقر ما زالت مرتفعة . كما وأن العامل الرئيسي في هبوط مستوى المعيشة يعود إلى ضعف الاداء الحكومي في تقويم الخدمات العامة والمتمثلة بالماء والكهرباء والصرف الصحي وقد تم تناول دليل التنمية البشرية والذي يعبر عن الإنجازات التي يمكن للدولة أن تحققها سواء على المستوى المادي أو المستوى البشري ، وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها وتتضمن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مؤشرات الجوع والفقر " فقر متعدد الأبعاد ومنها الصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية " وقد توصلت الدراسة أيّ الأبعاد أكثر تأثيراً بالفقر أين يتركز في المحافظات وواقع الفقر للأسرة العراقية في ظل الخدمات المقدمة من الدولة كما ويتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة من الحكومة التي تمارس أدواراً جديدة تتمثل في مجال التنسيق والتنظيم والتشريع والدعم ، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والأرضية الخصبة لعمل منظمات المجتمع المدني ، فضلا عن الحكومة والقطاع الخاص ــ أمّا لها مندور أساس في رسم وتنفيذ العديد من البرامج والأهداف المكلة لسياسات الحكومة وبرامج القطاع الخاص ، وكذلك البرامج الاقتصادية كالقضاء على الفقر والتشغيل وغيرها[٢٢] .

مفهوم وسمات الفقر :

هناك العديد من النظريات التي تتناول الفقر فمنها ما يرتبط بين ظاهرة الفقر والتخلف باستخدام ما يطلق عليه بالسببية الدائرية(circular caution) والتي تربط الفقر بالتخلف الاقتصادي إذ ترى تلك النظرية إن التخلف نتيجة للفقر وسبباً له في ذات الوقت فانخفاض الدخل الفردي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية ومن ثم انخفاض المستوى الصحي ومن ثم انخفاض الإنتاجية و هناك من يرى بإن البلد فقير لأنه فقير[٢٣] .

يفسر البنك الدولي الفقر بعدم القدرة على تحيقي الحد الادنى من مستوى المعيشة . هذا المفهوم يتخذ من الجانب الاقتصادي منطلقاً له فهو يعكس حقيقة منطقية ترى في دخل الفرد مؤشر واضح على مدى قدرة الأفراد للعيش بمستويات من الاستهلاك تكفي لبقائهم في الحياة دون تحقيق تطلعات إضافية يمكن تحقيقها بمستويات أعلى من الدخل . لذا فهو يتخذ من قياس الدخل كمؤشر للرفاه الإنساني رغم وجود بعض المأخذ على هذا المؤشر وكما يتضح فيما بعد ، بينما يقيس البرنامج الإنمائي للأمم

المتحدة ومن خلال تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً ، ظاهرة الفقر تتناول مؤشرات الدخل والصحة والتعليم والبيئة . ويعد الفقر البشري الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة في أهم التطبيقات الحالية لقياس تلك الظاهرة[٢٤] .

إن دليل التنمية البشرية يعتمد علة ثلاثة أبعاد للتنمية قابلة لقياس الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية وهي أمد الحياة والصحة والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق . لذلك يجمع بين مقايس متوسط العمر المتوقع عند الميلاد والالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة والدخل . ومن خلال استخدام هذه المؤشرات يتم قياس التنمية البشرية في(١٨٦) دولة .

ويتم تصنيف الدول إلى أربع مجموعات :

أ)دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً

ب) دول ذات تنمية بشرية مرتفعة

ج)دول ذات تنمية بشرية متوسطة

د)دول ذات تنمية بشرية منخفضة .

إن فقر الدخل مؤشر يوضح التباين من مجتمع لأخر وحسب تطور المجتمع ففي البلدان الصناعية المتقدمة يختلف عما هو علية في البلدان النامية ففي الأخير يرتكز على نصيب السكان الذين يعيشون على أقل من(١,٢٥) دولاً في اليوم ويشمل كافة البلدان التي يقل فيها معدل فقر الدخل عن(٢%) بينما يشير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd)إلى السكان الذين يعيشون على أقل من(٥٠%) متوسط معدل دخل الاسر المتاح للأنفاق[٢٥] .

وتم استخدام المعايير الدولية والمحلية لتبيان الحاجة الفعلية لأعداد المستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية الصحية الأولية والكوادر الطبية من أطباء اختصاصيين وأطباء عاملين في كل قضاء وناحية من المحافظة من اجل النهوض بالمستوى الصحي فيها وأدرجت في جداول خاصة[٢٦] .

دلالات الفقر :

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس ظاهرة الفقر وهي لا تقتصر على مؤشر الدخل فقط بل هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس تلك الظاهرة وبما إن تلك الظاهرة ليست واحدة في كل المجتمعات بل هي تختلف من مجتمع إلى أخر حسب درجة تقدم وتطور المجتمعات . وتبعاً لذلك فأن أسلوب القياس يتطور بتطور المفهوم وتبعاً لذلك تتطور مؤشرات القياس[٢٧] .

أن تشكيل ظاهرة الفقر تشعر الفقراء بأن ليس لهم صوت يسمع وإنما تشعرهم بعدم السيطرة على مقدراتهم ومقارعتهم لقوى تفوق سيطرتهم كما يشعر الفقراء بعدم الأمان في الاضطرار الاقتصادية التي تصيب بلدانهم والتي تقود إلى خفض أجور الحقيقة وخسارة وظائفهم ومن أبرز المؤشرات المعتمد في قياس ظاهرة الفقر البشري هي الاتي :

١) مستوى المعيشة : يعد مستوى المعيشة للفرد واحد من ابرز المؤشرات التيس يمكن من خلالها قياس الفقر عبر نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي او الناتج المحلي الإجمالي إذ ان المؤشر فهناك المشترك بين كل المفاهيم التي تناولت الفقر ، فقالوا لهذا المؤشر فهناك ثلاثة نماذج لقياس الفقر الأول يعتمد على تحديد حجم

الاستهلاك من سلع محددة_والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس الفرد أو الاسرة والثالث هو مستوى الرفاة الكلي أو حجم الأنفاق الكلي على الحاجات الأساسية[٢٨] .

٢) خط الفقر poverty: وهو خط يتخذ من التقدير الكمي لما يطلق علية بالحاجات بالأساسية الأنسان تشمل الغذاء والملبس والسكن والنقل منطلقاً من وضع افتراضات تأخذ بنظر الاعتبار حاجات الأنسان للسعرات الحرارية الضرورية معتمد على العادات الغذائية لكل بلد . إن مفهوم خط الفقر يستند إلى فرضية مفادها إن الفقر خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقاييس وحيد يضع الناس أمّا فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط[٢٩] .

٣) خط القفر النسبي : خط الفقر هذا يتحدد تبعاً للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني أي يتم تحديد خد الفقر النسبي بنسبة معينه من الدخل المتوسط مثل نصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة١٠٠% من السكان الداني دخلا أي أن الدخل النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر ومن وقت لأخر بالنسبة للبلد نفسه .

٤) مؤشر عدد الرؤوس(head cunt index) : ويُعد أبسط المقاييس من حيث الاستخدام وأكثرها شيوعاً إذ يقيس ظاهرة الفقر عبر التعرف على عدد الأفراد أو الأمر التي تقع دون خط الفقر في المجتمع . فإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان فقراء بمعنى أن استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره وأن حجم السكان(n) فأن مؤشر عدد الرؤوس يتم احتسابه وفق المعادلة q=n\h[٣٠] .

٥) دليل الفقر متعدد الأبعاد : يتناول دليل الفقر الأبعاد الذي يعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(united nations developmentprogram "undp: العجز والشدة المحرمية في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة والحرمان البيئي وهو يجمع في القياس بين عدد المحرومين وشدة هذا الحرمان وفي مجال الحرمان البيئي يتناول المقياس إضافة جديدة لدليل الفقر متعدد الأبعاد وفي البلدان النامية بلغ عدد الأشخاص اللذين يعانون من الفقر متعدد(٢،٢)مليار شخص من أصل(١٠) مليار[٣١].

استراتيجية الحد من الفقر في العراق :

لقد تم إقرار استراتيجية التخفيف من الفقر بموجب الامر الديواني ذي الرقم(٤٠٩) لسنة (٢٠٠٩م) تلك الاستراتيجية التي أستند للحد من ظاهرة الفقر في العراق عبر تطبيق مجموعة من المفاهيم التي يمكن استخدامها في التخطيط والتصميم والتقويم وتسعى الاستراتيجية خلال المدة ٢٠١٠_٢٠١٤م) إلى تخفيف نسبة الفقر من (٣٠%) إلى (٢٢٠٩%) وإلى (١٦%) عبر قياسها للمؤشرات التي اعتمدتها وهي كالاتي[٣٢] :

١) دخل أعلى من العمل للفقراء
٢) تحسين المستوى الصحي للفقراء
٣) نشر وتحسين تعليم الفقراء
٤) بيئة سكن أفضل للفقراء
٥) حماية اجتماعية فعالة للفقراء
٦) تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

لقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في العراق للمدة(٢٠٠٢_٢٠١١م) ما نسبته(٢٠٨%) وأن خط الفقر الوطني للمدة(٢٠٠٢_٢٠١٢م) بلغت نسبته (٢٢٠٩%) . أمّا بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد فقد شكل عام(٢٠٠٦م)

نسبة(١٨٠٥%) وقد انخفضت هذه النسبة إلى(١٣٠٣%) وفي عام(٢٠١١م) أما الفقر المدقع فقد بلغ(٤٠٣%) و(٢٠٥%) لذات المدة وبالنسبة لشدة الحرمان بلغت نسبتها(٤١٠٨% ، ٣٩٠٨%) للمدة ذاتها.

أسباب الفقر متعدد الأبعاد في العراق :

أمّا عن أهم الأسباب التي تقف وراء الفقر في العراق فيمكن إحصاء جملة منها بما يلي[٣٣] :

١) انخفاض الأجر اليومي للفقراء مقارنة بارتفاع أسعار المواد والذي لا يمكنهم من سد حاجاتهم الغذائية الضرورية الأخرى وبرغم من ارتفاع الأجور والرواتب في السنوات الأربع الماضية بعد عام(٢٠٠٣م) ألا أنها تسد جزءاً يسيراً من حاجات الناس بسبب ارتفاع أسعار المواد والوقود وانقطاع التيار الكهربائي المستمر ، واضطرار الناس إلى استخدام المولدات والتي تستنزف قدراً كبيراً من تلك الموارد .

٢) عدم ثبات الاطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله إدارة الاقتصاد العراقي على النحو الذي يؤدي إلى توجيه الموارد الطبيعية و البشرية إلى الاستخدامات ذات النفع العام وبشكل كفئ .

٣) يظهر الفقر في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ضعف مستوى إنتاجية العمل للفرد الواحد ، وكذلك ضعف دورة في الناتج المحلي الإجمالي .

٤) تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو القطاع الخاص ، ويتجلى ذلك في انتشار الأميه وهبوط مستوى التعليم وتخلف الخدمات الصحية والحصول على مياه الشرب الصالحة وتدهور قطاع الكهرباء وغيرها .

٤)تدني المستوى الصحي والتعليمي :

١_مؤشرات الصحة : لقد بلغت نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي عام(٢٠١١م) في العراق ما نسبته(٨٠٥%) وقد شكل نصيب الفرد من الأنفاق على الصحة نحو(٢٠٠،٢٤٧،٣٢٣) دولار للأعوام(٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٩م)[٣٤] .

وإن عدد الوفيات بسبب أمراض القلب والشرايين والسكري قد بلغ عام(٢٠٠٨م) (٤٢٤)لكل ألف شخص ، أمّا بالنسبة لمؤشر نسب الوفيات في كل من الإناث والذكور في كل من مصر والأمارات (٨٥،١٤١)(٨٥،٦٤) على التي فيما يشير عددا الأطباء لكل(١٠٠٠٠) في كل من العراق ومصر والأمارات(٦٠١،٢٨٠،١٩٠٣) على التوالي أن المؤشر يشير إلى انخفاض هذه النسب في العراق مقارنة بأغلب البلدان العربية وتراجع في مستوى الصحة أنعكس على شكل انخفاض في متوسط العمر المتوقع إذ بلغ نحو(٦٠،٨) سنه[٣٥] .

أسباب تدني الصحة :

تقع فكرة الحق بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة يتطلب وجوب تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد وهي تشمل الحق في البقاء والحياة دون التعرض لمعاناة يمكن تلافيها ، والدولة مسؤولة في أتخاذ التدابير التعرض اللازمة لضمان تمتع جميع مواطنيها بالعناصر الأساسية للعيش ، وتشمل الخطوات التي يتعين على الدولة اتخاذها لتأمين الممارسات الكاملة لهذا الحق وتكوين السياسات اللازمة وضمان تطبيقها لخفض معدلات المرض والوفيات وتحسين جميع جوانب الصحة وتهيئة الظروف

التي من شأنها تأمين الخدمات والعناية الطبية للجميع في حالة المرض تبلغ نسبة الأسر المعروفة حسب دليل الصحة حوالي(٢٧%)من إجمالي الأسر هي نسبة قريبة من نسبة الأسر المحرومة حسب الدليل العام(٢٨%) ويتصف ميدان الصحة في أن مؤشراته تنطبق على أقل من نصف الأسر إذ يقتصر مؤشري سوء التغذية والتقزيم على الأطفال دون سن الخامسة ويقتصر مؤشري الصحة الإنجابية على النساء المتزوجات وتسجل أعلى نسبة الحرمان في مؤشر المسافة إلى أقرب مركز صحي وتبلغ ٤٥% من الاسر ويعود ذلك إلى الإهمال الذي أصاب قطاع الصحة خلال فترة الحصار قبل(٢٠٠٣م) وإلى الظروف غير الطبيعية بعد السنة المذكورة والتي أدت إلى إغلاق بعض المراكز الصحية أو انتقال الأطباء منها ، من جهة ثانية يلي ذلك تدهور الظروف الصحية في مكان العمل[٣٦] .

٢_ التعليم :

أن التعليم من منظور التنمية المستدامة خلق رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد من أهم أنواع الاستثمار في حياة المجتمعات الإنسانية ، ومع انهيار النظام بعد عام(٢٠٠٣م) تعرضت البنى التحتية للأنظمة التعليمية من مدارس اليونسكو تم إصلاح أكثر من (١٩٠٠) مدرسة خلال النصف الثاني من عام(٢٠٠٣م) لكن أكثر من(١٠٠٠) مدرسة محتاجة إلى إصلاح ويشير تقرير اليونسكو إنه حتى عام (٢٠٠٦م) كان هناك (٤٠٠٠) مدرسة بحاجة إلى أعادة التأهيل و(٧٠٠) مدرسة بحاجة إلى بناء فضلاً عن ذلك يعاني نظام من تدهور كفاءة وتخلف وسائل الإيضاح والمختبرات وكما أن عوامل الفقر تدفع كثير من الناس إلى تشغل أطفالهم بعمر مبكر على حساب حقهم بالتعليم . وقد بلغت نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم حوالي(٢٨%) من أجمالي الأسر وتشكل الأسر المصنفة ضمن فئة مستوى معيشة مرتفع ، قد تصل إلى حوالي (٤٠%) أيّ ما يقارب ضعفي هذه النسبة حسب دليل مستوى المعيشة (٢٢%) وأكثر من مرة ونصف مقارنة مع نسبة الأسر المحرومة في الميدان نفسه .

وتعتبر هذه النسبة المرتفعة نتيجة الرصيد المتراكم من الأميه والمستويات التعليمية المتدنية لدى المسنين من حقبات سابقة ، وكذلك الأجيال الإضافية من ذوي المستوى التعليمي المتدني التي أنظمت إليهم في فترات الحروب والحصار منذ عام(١٩٨٠م) فقد واجه قطاع التعليم منذ ذاك التأريخ ، قصوراً حاداً أثر استنزاف الموارد في الحروب وفي مجالات لا تخدم التنمية البشرية . ومن الملاحظ أن مؤشرات ميدان التعليم المترابطة بالمدى الزمني القصير الأمد وهي مؤشرات متابعة الدراسات والمسافة إلى المدرسة تشير إلى نسب حرمان أقل بشكل محسوس مما يعني تحسن المستوى التعليمي مستقبلاً[٣٧] .

مؤشر التعليم :

وفي مجال التعليم فإن نسب الالتحاق متباينة بشكل كبير للمدة(٢٠٠٢_٢٠١١م) إ١ أن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي تشكل نسبة(١٠٥%) وفي الثانوية بلغت تلك النسبة لتشكل(٥٣%) وفي التعليم العالي تقلصت تلك النسبة لتصل إلى (١٦٠٤%) أن تلك البيانات تشير إلى أن نسبة(٥٢%) من الطلبة في مرحلة الابتدائية وأن(٣٦٠٦%) من الطلبة ممن هم في مرحلة الثانوية قد تركوا الدراسة ودخلوا سوق العمل ولم ينخرطوا في الدراسات العليا "الجامعية" وأن(١٦٠٤%) فقط ممن أكملوا الدراسة الجامعية وهذه الأخير تعد منخفضه مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية وتشكل تلك النسب وللمراحل الثلاثة للمدة(٢٠٠_٢٠١١م) على التوالي في كل من النرويج(٩٩% ، ١١٠%، ٧٣٠٨%) للمدة ذاتها كما أنها

منخفضه مقارنة مقارنة بأغلب البلدان النامية إذ تشكل في الكويت(١٠٦%، ١٠١%، ٢١٠٩%) وفي لبنان (١٠٥%، ٨١% ، ٥٤%)[٣٨] .

الاستنتاجات :

١) ضرورة تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرة الأنظمة البيئية في تطوير الحياة وإمكاناتها وكذلك الحصول على المنافع الاقتصادية بشرط المحافظة على الموارد وتحقيق التوازن البيئي .

٢) قيام السكان بتحقيق المزيد من الإنتاجية من خلال النمو السكاني الذي يعمل على القوة الاقتصادية لتكوين دول قوية تتمتع برفاهية مجتمعها .

٣) خلق سياسة سكانية ناجحة تعمل على تطبيق مبدأ العدالة ودعم القطاع المولدة للدخل كقطاع الخدمات وتعجيل إجراء التعداد السكاني .

٤) أرتفعت الزيادة السكانية عام ٢٠٠٩م بمعدل (٣١,٦) مليون نسمة وهذا يعود إلى معدلات الخصوبة عند النساء اللواتي في سن الأنجاب (١٥_٤٩) سنة. حيث أن معدل الخصوبة في العراق عالي جداً يص(٤،٦) ومن المتوقع أن يتضاعف إعداد السكان سنة(٢٠٣٠م) .

٥) خلق سياسة سكانية تعمل على مبدأ التخطيط الاقتصادي الذي يتضمن الكفاءات بالنسبة للموارد المتاحة والعمل على تحقيق التوازن بأجزائه سواء كان جزئي أو كلي وحصول ترابط بين المشاريع المختلفة التي تمس مختلف القطاعات الاقتصادية .

٦) الحد من المشكلات السكانية المتمثلة بالنمو السكاني المفرط من خلال أتباع سياسة سكانية تعمل على مبدأ التخطيط الاقتصادي .

٧) أن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في العراق من مدة(٢٠٠٢_إلى ٢٠١١م) قد بلغت نسبة(٢٠٨%) وقد انخفضت هذه النسبة عام (٢٠١١م) إلى (٣٠%) وهذا يعود إلى استخدام استراتيجية للحد من الفقر .

٨) إن نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي تشكل (١٠٥%) وفي الثانوية بلغت حوالي(٥٣%) في التعليم العالي تقلصت تلك النسبة لتصل إلى (١٦٠٤%) وهذا الاختلاف في النسب يعود إلى بعض الذين تركوا الدراسة ودخلوا سوق العمل .

ملحق رقم (١)

المؤشرات الاساسية للتنمية

المؤشرات	
الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول
	معدل البطالة
	نسبة متوسط اجر المرأة الى اجر الرجل
	النسبة المئوية الاطفال دون سن ال١٥ الذين خارج بيوتهم
	الحالة الغذائية الاطفال
	حالات الوفيات
	معدل الوفيات بين الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ٥ سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية لتصريف مياة المجاري
	نسبة السكان الذين يحصلون على المياة الشرب المأمونة
	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم امكانيات الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الاولية
	التحصين ضد امراض الاطفال المعدية
	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	نسبة اكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
	معدل الالمام للقراءة والكتابة عند البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل ١٠٠٠ نسمة
	معدل النمو السكاني

البيئية	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
	انبعاثات غازات دفيئة
	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الاوزون
	تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بمحاصيل دائمية
	استخدام الاسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للأراضي
	كثافة قطع الاشجار
	الاراضي المصابة بالتصحر
	مساحة المستوطنات الحضرية
	تركز الطحالب في المياة الساحلية
	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياة السطحية والجوفية المستخرجة سنوياً
	مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسة
	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية
	تركز البكتريا القولونية الغائطية
الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي
	حصة الاستثمار في الناتج القومي الاجمالي
	ميزان التجارة للسلع والخدمات
	الدين / الناتج القومي الاجمالي
	مجموع المساعدات الانمائية
	كثافة استخدام المواد

	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
	توليد النفايات الخطرة
	توليد النفايات المشعة
	اعادة تدوير واستخدام النفايات
	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يومياً
المؤسسية	استراتيجية رصينة للتنمية
	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة
	عدد اجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسة وعدد الهواتف النقالة لكل ١٠٠٠ نسمة
	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الانتاج المحلي الاجمالي
	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الانتاج المحلي الاجمالي
	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة الى الكوارث الطبيعية

-Source: United Nations Commission on Sustainable Development, 2008.س

هوامش البحث

(1)) Abdul-Razzaq Muhammad Al-Butihi, Geographical Research Methods, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1988, p. 48

2)Roqya Sami Muhammad Al-Shaibani, Indicators of Explanatory Models of Climate and Predicting Its Future in Iraq, PhD thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Kufa, 2018. P. 3

3) Human development, its concept, and its dimensions https://www.annajah.net 7

4) Human Development Goals ", www.unrwa.org

5) Human Development Index
" ،www.aljazeera.net

6) Mohsen Abdel Hamid Tawfiq and others, Continuous Development and the Environment in the Arab World, Arab Organization for Education, Culture and Science, Tunis, 1992 - p. 82

7) Salem Tawfiq Al-Nujaifi, Human Development in the Arab World: Current Situations and Future Difficulties, theoretical comparisons, research presented in the Symposium on Sustainable Human Development Studies in the Arab World, House of Wisdom, Baghdad 2001, pp. 210-211

8)The second national report, analysis of the demographic situation and its relationship to sustainable development in Iraq, 1202, p. 12.

Un , world population prospects :the 2002kevision, newyork , 2003, p65.) 10

10)The reciprocal relationship between population and sustainable development, previous source, p. 65

11)Abbas Fadel Al-Saadi, The reality of population growth and its future in Iraq, Journal of the College of Arts, University of Baghdad, No. 52, 2000 AD, pp. 156_157.

12)The reciprocal relationship between population and sustainable development, previous source, p. 65

13)The relationship between population and development is one of the most problematic relationships in contemporary societies. Available at http: \\ cosit. Gov.iq \ press.

14) Kwan Taha and me, analyzing the reality of the relationship between population growth and economic growth, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 50, 2016 AD, p. 178

15) Dr. Hussein Aliwi Nasser Al-Ziyadi, Eng. Hussam Jabbar Hadi, The role of remote sensing techniques and geographic information systems in determining the axes of random expansion in the city of Nasiriyah, Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, 2018. Issue 4, Volume 21.

16) Falah Jassem Al-Ghurabi, Population Growth and its Implications for Social Construction, No. 2, p. 80

17) Ahmad Sami Al-Dabousi, Development and Population, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, 2011, p. 60.

18) Ahmad Najm al-Din and others, Human Geography, Baghdad University Press, Baghdad, 1979 n, p. 235

19) United Nations Population of the World Report, New York, 2006 and for the period (2005 - 2010) p. 8.

20) United Nations World Population Report, New York, 2006 AD and for the period (2005-2010) p. 8.: p.10.

21) Same source: p.11.

22) Hamdiya Shaker Muslim Al-Edami, Multidimensional Poverty and Sustainable Human Development in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 76, 2014, p. 22.

23) Medhat al-Qurashi, Economic Development, Wael Publishing, Jordan, 1st edition, 2007 AD, p. 44.

24) Abd Al-Razzaq Al-Faris, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, 2001 AD, pg.19.

Human deve loopment report 2009 over coing barriers 2, human mobility)25

Human mobility and development, pp. 179_180.

26) Suad Jassim Al-Saadi, Saif Ali Al-Juhaishi, Evaluating the efficiency of health services in Salah al-Din Governorate using geographic information systems (GIS), Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, 2018. Issue 4, Volume 21.

27) Joseph Stuklitz, translated by Faleh Abdul Qadir, Globalization and Its Disadvantages, House of Wisdom, Baghdad, 1st Edition, 2013 AD, pg 103

28) Abdel-Qader Al-Faris, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity, 1st Edition Beirut, 2001 AD, p. 21

28) Poverty and Income Distribution in the Arab World, previous source, p. 24

29) Same source: p. 28

30) United Nations Development Program (undp) Human Development Report 2014, Meaning in Progress, Building Resilience to Prevent Risks, pp. 41-40.

31) Iraqi Ministry of Planning, National Strategy for Poverty Alleviation in Iraq, International Information Network (Internet)

http: www.cosit. gov.iq \ pov_intro_en

33) Multidimensional poverty and sustainable human development in Iraq, previous source, p. 325

33) United Nations Development Program (vndp) Human Development Report 2014, p. 200.

34) Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, United Nations Development Program (vndp), pp. 175,180.

36) Ministry of Planning, Central Statistical Organization, United Nations Development Program, Deprivation Map and Standard of Living in Iraq, 2011, a study in three parts.

37) Ministry of Planning, Central Statistical Organization, United Nations Development Program, Deprivation Map and Standard of Living in Iraq, 2011, study in three parts.

38) United Nations Development Program (undp) Human Development Report, 2013, The Renaissance of the South: Human Progress in a Diverse World.

Reference

1) Al-Bayati Firas, Population Morphology, Topics in Demography, Arab Ideas Foundation, Beirut, 2009 AD

2) Tawfiq, Jamil Ahmad, Business Administration, Functional Entrance, Arab Renaissance House, Beirut, 1986 AD

3) Chalabi, Ali Abdul Razzaq, Sociology, Dar Al Nahda, Beirut, 1984 AD.

4) Al-Jawad, Mustafa Khalaf Abd, Sociology, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman, 2009

5) Al-Hassan, Asan Muhammad, Sociology, An Analytical Study in Social Theories and Systems, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad, 1988

6) Hammadi, Abdullah, Population and Workforce, 19, 2012.

7) Hammadi, Yunus Principles of Demography, Mosul University Press, Mosul, 1985 AD

8) Khudair, Hanan Hashem, The Reality and Requirements of Sustainable Development in Iraq, I Show the Past and the Necessities of the Future, Issue 21, 2011 AD

9) Al-Khafaf, Abd Ali, Population Policies in the Arab World, Aden University Publishing House, Yemen, 2001 AD.

10) Stucklitz, Joseph, translated by Faleh Abdul Qadir, Globalization and Its Disadvantages, Bayt Al-Hikma, Baghdad, I 1, 2013.

11) Al-Dabousi, Ahmed Sami, Development and Population, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, 2011.

12) Al-Din, Ahmad Najm, Geography of Humanity, Baghdad University Press, Baghdad, 1979 AD.

13) Al-Rubaie, Hisham Salem, The Population Factor and Its Impact on Sustainable Development, "Unpublished" MA Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2003 AD.

14) Al-Rahman, Osama Abd, Oil Bureaucracy and the Dilemma of Development, A World of Knowledge Series, No. 57, Kuwait, 1982 AD.

15) Al-Rikabi, Qusai Qasim Jaber, Dimensions of Sustainable Development, An Analytical Study, Journal of the College of Basic Education, No. 100, 2018

16) Dr. Hussein Aliwi Nasser Al-Ziyadi, Eng. Hussam Jabbar Hadi, The role of remote sensing techniques and geographic information systems in determining the axes of random expansion in the city of Nasiriyah, Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, 2018. Issue 4, Volume 21.

17) Al-Ziyadi, Hussein Nasser Aliwi, The Geographical Role in Achieving Development, Journal of the College of Basic Education, Issue 12, 2013 AD.
18) Zaini, Abdul-Hussein, Demographic Statistics, Al-Aali Press, University of Baghdad, Baghdad, 1969.
19) Stacklens, Joseph.
20) Saad, Abdel Moneim Fahmy, Planning for Social Education, Cultural House for Publishing, Cairo, 2001 AD
21) Al-Saadi, Abbas Fadel, The Reality and Future of Population Growth in Iraq, Journal of the College of Arts, University of Baghdad, Issue 52, 2005 AD.
22) Taher, Jamil, Concept and Dimensions of Arab Economic Development, Arab Affairs Journal, Issue 75, 1993 AD.
23) Ahemia, Mohamed Abdel Aziz, Economic and Social Development and its Problems, University House, Alexandria, 1999 AD.
24) Al-Attiyah, Munim Daham, Exchange Relationships between Population and Development, Journal of Administration and Economy, Issue No. 97, 2013 AD.
25) Al-Gharabi, Falah Jasim, Population Growth and its Implications for Social Construction, Issue 2, 2012 AD.
26) Al-Fares, Abdel-Qader, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.
27) El-Qader, Abdel-Qader Abdel, Modern Trends in Development, University House, Alexandria 02000 AD.
28) Suad Jassim Al-Saadi, Saif Ali Al-Juhaishi, Evaluating the efficiency of health services in Salah al-Din Governorate using geographic information systems (GIS), Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, 2018. Issue 4, Volume 21.
29) Qasim, Khaled Mustafa, Environmental Management and Sustainable Development in Light of Contemporary Globalization, University House, Alexandria, 2007 AD.
30) Al-Quraishi, Medhat, Economic Development, Wael Publishing House, Jordan, 2007.
31) Qanbar, Muhammad and Aaron, Development and Community Promotion, Al-Mutanabbi Publishing and Distribution House, Doha, 1996.
32) Al-Kubaisi, Amer Khudair, Studies on Sustainable Development, Naif University House for Publishing, Riyadh, 2015.
33) Al-Karim, Muhammad Al-Gharib Abd, Intellectual Trends in Sociology, Alexandria - 1982.
34) Al-Kafri, Mustafa Al-Abdullah, Population Policy and its Relation to the Development Process, Journal of Administration and Economics, Issue 100 2004 AD.
35) by Edami, Hamdiya Shaker Muslim, Multidimensional Poverty and Sustainable Human Development in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 76, 2014 AD.
36) Muhammad, Abdullah Hassoun, Sustainable Development and its Dimensions, Diyala Magazine, Diyala, Issue 67, 2015 AD.
37) Mahmoud, Ahmed Ali, Introduction to Demography, National Office for Research and Development, Tripoli, 2007.

38) Al-Muzaffar, Mohsen Abdel-Saheb, Regional Planning and Sustainable Development, Al-Maarif Publications, Beirut, 2015.
39) Al-Mahdi, Zahraa Salih Abd, Social Population Theories, Faculty of Arts, Qadisiyah University, 2017.
40) Al-Najjar, Yahya Ghani, A Study in Economic Planning, Ministry of Culture and Arts Publications, Iraq, 1978 AD.
41) Al-Najafi, Salem, Agricultural Economic Development, Directorate of Dar Al-Kash for Printing and Publishing, University of Mosul, 1987.
42) Wali, Kwan Taha, Analysis of the Reality of the Relationship between Population Growth and Economic Growth, Al-Iraqiya Journal of Economic Sciences, Issue 50, 2016 AD.
43) Falah Jassem Al-Ghurabi, Population Growth and its Implications for Social Construction, No. 2, p. 80

Ministries and government departments:
1) United Nations Development Program (undp) Human Development Report, 2013, The Renaissance of the South: Human Appreciation in a Diverse World.
2) United Nations Development Program, Human Development Report 2014.
3) The United Nations World Population Report, New York, 2006 AD and for the period (2005-2010)
4) The Second National Report, Analysis of the Population Situation and its Relation to Sustainable Development in Iraq, 2012.
5) The relationship between population is one of the most problematic relationships in contemporary societies. It can be found on http: cosit. goriq_pvess
6) The Ministry of Planning, the Central Bureau of Statistics, the United Nations Development Program, Map of the Merry and the Standard of Living in Iraq 2011 AD.
7) The Iraqi Ministry of Planning, the National Poverty Reduction Strategy in Iraq, the International Information Network (Internet)
Foreign sources:
1_un world population pros: the 2002 perision newyork 2003 p 65.
2_hum an development report 2009 over coming barriers human mobil ity and development p.p 178_180.